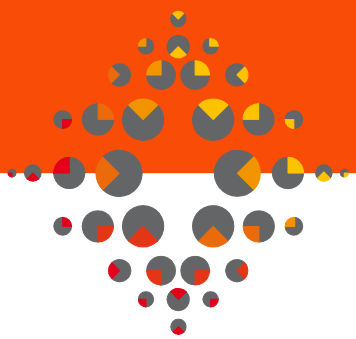

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

المواطنة والمشترك

قسم الدين والسياسة

إدريس لكريني

باحث مغربي

تباينت المفاهيم والتعريفات الواردة بشأن المواطنة، وتعددت تبعًا للمدارس الفكرية والتيارات السياسية، وهي تحيل إجمالاً إلى علاقة الانتماء التي تربط الفرد بالدولة بناء على ضوابط قانونية واجتماعية تضمن الحقوق وتلزم بالواجبات.

وللمواطنة أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يفترض أن تتوافر بصورة متناغمة ومترابطة. إن الشعور بالانتماء إلى فضاء مجتمعي عامل مهم، لاستتباب الأمن والاستقرار والشعور بالطمأنينة داخل المجتمعات، إذ تتوارى من خلاله الانتماءات الضيقة والصراعات الطائفية والدينية والعرقية، ليحلّ محلها انتماء أكثر اتساعًا ورحابة تتحكم فيه القواسم المشتركة بما تختزنه من أعراف وثقافة وقيم ومبادئ جماعية وعيش مشترك ومصير واحد وتحديات مختلفة.

أولاً: مفهوم المواطنة:

تطور مفهوم المواطنة من حيث مضامينه وعناصره تبعًا للتحولات الاجتماعية والتاريخية، ضمن حركية تقوم على تطور العلاقات والحاجات والحقوق والالتزامات؛ فقد تجاوزت دلالاته الأبعاد السياسية والقانونية مع بروز أزمة "الدولة القومية" التي شكلت أساس الفكر الليبرالي لسنوات عديدة، مع تنامي النزاعات العنيفة العرقية والإثنية والدينية داخل الدولة الواحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

وتحيل كلمة "المواطنة" إلى الوطن؛ أي ذلك الفضاء الجغرافي والسياسي الذي يقيم فيه الإنسان وتجمعه به علاقات قانونية مجسّدة في الجنسية، وثقافية وسياسية واجتماعية، ترتبط بالشعور بالانتماء الوجداني والتاريخي والثقافي، وترتبط كذلك بالتمتع بمختلف الحقوق والالتزام بالواجبات، وثمة من يعتبرها نتاجًا للشراكة في وطن واحد. وتتنوع أشكالها بين القسريّ والفطريّ من جهة، والاختياريّ من جهة أخرى، كما أن حقوق المواطنة تعني المواطنين ذوي الجنسية الأصيلة أو المكتسبة، وهي تقوم على مجموعة من المبادئ في علاقتها بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والحرية في مختلف تجلياتها كالتنقل، وممارسة الشعائر الدينية والتعبير والتفكير والمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية...إلخ

ويشير أحد الباحثين[1] إلى أنّ "المواطنة تفرض كل وجوه التعاون الإنساني الضروري؛ فعندما نشعر بأننا مواطنون حقًا، ومؤمنون بأننا نستظلّ تحت سقف العيش المشترك، نتقاسم التناقضات الموجودة في المجتمع نفسها، عندئذ تتحوّل نظرة المواطن الإنسان إلى أخيه كإنسان، ويبدأ ليعالج مع نفسه التناقضات، مثل: الغنى

[1]- المطران يوحنا إبراهيم: مفهوم المواطنة والعيش المشترك؛ الموقع الإلكتروني قنشرين؛ على الرابط:
http://www.qenshrin.com/details.php?id=35

والفقر، والقوة والضعف، والعلم والجهل، إلى أن يصل إلى الحياة والموت، وهو في كل الأحوال يتجه من حيث يجب؛ أي أن يكون شغله الشاغل التفتيش عن مصدر كرامة الإنسان".

المواطنة هي عصب الديمقراطية، باعتبارها حقًّا وواجبًا، تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، ويتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات الديمقراطية التي تترسّخ فيها قيم العدالة والحرية والمساواة، وهي لا تتأتّى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة ولا يعترف إلا بالواجبات في غالب الأحيان، إذ تتحوّل معه المواطنة إلى نوع من العبودية. وقد أسهم ترسيخ المواطنة في تطوير المجتمعات وتعزيز الحقوق والحريات والمساواة، وتدبير التنوع داخلها، وتجاوز الولاءات الإثنية والعرقية والحزبية الضيقة إلى ولاءات أكثر اتساعًا، كما دعمت المشاركة السياسية.

ويشير البعض[2] إلى أن "ترسيخ المواطنة وتكريسها لا يرتكز فقط بالدستور والقوانين والتشريعات المختلفة، ولكن فضلاً عن ذلك؛ فهو يعتمد بشكل كبير على وجود نوع من أنواع التسامح في المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأي والرأي الآخر وقبول وتقبل التنوع والاختلاف والتعامل التعايش مع هذا الاختلاف، سواء اختلاف ثقافي أو ديني أو مذهبي أو قومي أو طبقي، وغيرها من اختلافات.. بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي الفردي والجماعي في المجتمع...".

إن ترسيخ المواطنة في المجتمع، على سبيل تعزيز الوعي بأهميتها، وتجاوز الصراعات العرقية والدينية والطائفية، عبر تعزيز ثقافة المواطنة داخل المجتمع، إنما هو مهمة جماعية تتقاسمها الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. كما تتحمل الدولة من جانبها مسؤولية كبرى في هذا السياق من حيث بلورة سياسات عمومية تحقّق المساواة وتكافؤ الفرص، وفرض احترام القوانين ودعم استقلالية القضاء وتجاوز الإفلات من العقاب.

ويمكن للتنشئة الاجتماعية أن تلعب دورًا مهمًا وحيويًا على طريق الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ قيم المواطنة. وتتركز أهداف التنشئة الاجتماعية في تنمية شخصية الفرد وتطوير قدراته العقلية، ومنحه الثّقة في نفسه من خلال الإسهام في تكوين سلوكه الاجتماعي ودفعه نحو التكيّف الإيجابي مع محيطه المجتمعي، والإسهام في بلورة سلوكيات اجتماعية، وميولات نفسية مقبولة ومرغوب فيها تتواءم والضوابط والقيم الاجتماعية والروحية التي يؤمن بها المجتمع.

[2]- الشيماء عبد السلام إبراهيم، المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع؛ مجلة الديمقراطية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ منشور في الأهرام الرقمي على الرابط: *http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=449132&eid=5221*

إنها عملية منظّمة ومستمرة، تقودها مجموعة من القنوات التي ينهل بعضها من القيم الاجتماعية التقليدية، وينهل البعض الآخر من القيم الحديثة، وتتوخّى إعداد الفرد طيلة مراحل حياته، ليكون كائنًا اجتماعيًا، من خلال التربية والتلقين والتعليم، وبواسطة مجموعة من الرسائل والتوجيهات والقيم الاجتماعية بكل مضامينها الثقافية والروحية والفكرية والنفسية[3]، وهي مهمّة من المفترض أن تسهم في بلورتها مجموعة من القنوات، سواء تلك التي يجد الفرد نفسه بداخلها تلقائيًا كالأسرة والمدرسة، أو تلك التي تتاح له فيها إمكانية الاختيار كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب وبالنسبة للنوادي الثقافية والرياضية.

إن التنشئة الاجتماعية المطلوبة هي تلك التي تدعم تكوين شخصية الفرد وتحصّنه ضد أي فكر هدّام أو جارف قد يهدد هوّيته أو يجعله مستلبًا، وتسمح له بالتفاعل الإيجابي مع محيطه المجتمعي المتغير بعيدًا عن أية هيمنة أو تنميط، وهذا لن يتأتى إلاّ من خلال توافر منظومة تربوية واعية وتعليم بنّاء[4] قادرين على إعداد جيل متعلّم يتفاعل بشكل إيجابي مع محيطه، ويؤمن بالاختلاف والتعدد والعقل والنقد، وقادر على طرح الأسئلة في مختلف تجلياتها وأبعادها، مما يخلق نوعًا من التوازن بين متطلبات الخصوصية التي تعكسها الهوية من جهة، وضرورة الانفتاح على كل ما هو إنساني ومفيد، بالشكل الذي يسمح بإعداد مواطن منفتح على قضايا مجتمعه ومستعد لخدمتها.

إنّ من نتائج المواطنة الاعتراف للمواطنين بالمساواة وتدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده الدينية والإثنية أو العرقية بشكل ديمقراطي. والأنظمة التي تفشل في تدبير المواطنة وإقرار شروطها غالبًا ما يتهدّدها التآكل والانهيار.

ثانيًا: المواطنة والتنوع المجتمعي

تنبني الممارسة الديمقراطية في أحد أهمّ عناصرها على تدبير الاختلاف، ويتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات التي تترسّخ في داخلها قيم العدالة والحرية والمساواة، فيما يضعف هذا الشعور داخل المجتمعات التي لا تستطيع استيعاب مكوناتها المختلفة.

ليست المواطنة مجرد اكتساب الفرد لجنسية ما مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وإنّما هي شعوره بالانتماء إلى فضاء مجتمعي يتقاسم معه العديد من المبادئ والأفكار والأهداف مما يحفظ كرامته، ويجعل الولاء

[3]- إدريس لكريني: مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف؛ مجلة المنال؛ الإمارات العربية المتحدة؛ أكتوبر 2012؛ على الرابط الإلكتروني: *http://www.almanalmagazine.com/article.aspx?id=328*

[4]- لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني: التربية والتعليم في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛ مجلة رؤى تربوية؛ العدد الثالث والثلاثون؛ مركز القطان للبحث والتطوير التربوي؛ رام الله بفلسطين؛ كانون أول- دجنبر 2010

الوطني للفرد يسمو فوق كل الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية. إنّها أساس كلّ ديمقراطية، تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، وتحيل المواطنة في أسمى معانيها إلى العيش المشترك بتناقضاته وإكراهاته وفرصه، والإقرار بالتنوع الإنساني والتعددية والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية، والتعايش والتعاون والتفاهم الإنساني.

وإذا كان الشعور بالمواطنة هو أحد المؤشرات التي تعكس تمتّع الإنسان بحقوقه، فإن مظاهر القمع والشمولية التي فرضتها كثير من الأنظمة الاستبدادية، أفرغت هذا المفهوم من كل معانيه النبيلة وقيمه البناءة، إذ سعت في كثير من ممارساتها إلى إلغاء حقوق المواطنة وربطتها بالواجبات فقط.

وتشير كثير من الدراسات إلى أنّ الوطن الذي لا يستوعب مكوناته الاجتماعية في مختلف تجلياتها الثقافية والعرقية والإثنية والدينية...إلخ، ولا يدعم حقوق الأفراد وانتظاراتهم، في إطار من الأمن والاستقرار الذي يحميه وجود تعاقد بين الفرد والدولة يؤدى إلى اختلالات تقتل روح المواطنة وتربكها. وفي هذا السياق، يتأثّر ولاء الأشخاص وانتماؤهم إلى كيانات معينة بمجموعة من العوامل، إذ يتسع ويضيق الشعور بالمواطنة تبعًا لمجموعة من العوامل والظروف التي يعيش فيها الفرد، كالتنشئة الاجتماعية، وطبيعة النظام السياسي السائد...إلخ، كما أنّ الشعور بالخطر الخارجي وتهديد المصالح المختلفة ينمّي الشعور بالمواطنة والانتماء.

وتشير التحولات المختلفة التي شهدتها المجتمعات داخليًا، أو تلك المرتبطة بتطورات المحيط الدولي، إلى أنّه لم يعد بإمكان القنوات التقليدية من أسرة ومدرسة ورفقاء أن تؤثر بمفردها في تشكيل القناعات والمرجعيات والقيم الثقافية والانتماءات في بعدها الفردي والعام، بعدما دخلت على الخط قنوات متطوّرة معولمة يتجاوز تأثيرها حدود الدولة أو المجتمع الواحد.

إنّ الشعور بالمواطنة هو مؤشر على تمتّع الإنسان بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية، ونظرًا لأهميّة هذا المفهوم في تفسير عدد كبير من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية في أيّ مجتمع؛ فقد حظي باهتمام عالمي كبير من قبل الباحثين والمهتمين منذ أكثر من عقدين.

وهناك ارتباط وثيق بين حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًا وحقوق المواطنة التي تحيل إلى مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية التي تترتب وتتمخض عنها. وإذا كان دعم قيم المواطنة وحقوقها هو دعم لحقوق الإنسان، فإنّ الحقوق المترتبة على المواطنة تحتلّ مركزًا أساسيًا ضمن الممارسة الديمقراطية، متى رسّخت الشعور بالمساواة والعدالة والحرية.

وتؤكّد التجارب والممارسات الميدانية أنّ درجة انصهار وتعايش الأفراد داخل المجتمع الواحد تظلّ في جانب مهمّ منها متوقّفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها؛ فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرّض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن انتماءات ضيّقة بديلة، ممّا يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصّب والانقسام، بينما يرسخ التشبث بهذه القيم والمبادئ الشعور بالمواطنة ويدفع نحو التعايش والاندماج.

وتتميز الهوية المغربية بتنوعها وتعددها، في أبعادها الإسلامية والعربية والأمازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية...إلخ، وتعدّ هذه الروافد عامل إثراء لشخصية الإنسان المغربي، وقد أسهم الدين الإسلامي بشكل كبير في تمتين علاقات التعايش والتفاعل بين هذه المكونات، وذلك لأنّ هذا التنوّع لم يمنع من النضال والدفاع عن قضايا حيوية مشتركة على امتداد فترات من التاريخ، بينما لعب عامل الموقع الجغرافي للمغرب في الشمال الإفريقي مركزًا لعبور واستقرار أجناس من مختلف الحضارات والثقافات دورًا كبيرًا في إثراء هذه الهوية وتنوعها.[5]

إنّ المرحلة الراهنة التي يمرّ بها المغرب بتحدياتها ورهاناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي علاقتها بتحقيق التنمية وتجاوز الإكراهات الاجتماعية وتنزيل المقتضيات الدستورية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، تفرض انخراط وتجنّد جميع مكونات المجتمع لتجاوز مظاهر التوتّر والانقسام، وهدر الجهد والوقت في صراعات قد تكون مكلّفة، مما يسمح بتحصين الذات ومواكبة السياسات العمومية في جوانبها الداخلية والخارجية.

ثالثًا: المواطنة في عالم متغيّر

ازدادت أهمية ترسيخ قيم المواطنة في ظلّ تحوّلات الحراك بالمنطقة، مع تزايد خطر الصراعات المذهبية والطائفية وظهورها على السطح في أشكال مختلفة تعبّر في غالبيتها عن فشل كثير من دول المنطقة في تجاوز صراعاتها وتعزيز الوحدة الوطنية، نتيجة لوجود مجموعة من العوامل في علاقتها بوجود اختلالات على مستوى ترسيخ قيم المواطنة[6]، وبضعف مؤسسة القضاء، وعدم تحقيق العدالة، وتكريس الإقصاء والتهميش

[5]- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد؛ انظر؛ إدريس لكريني: الحركة الأمازيغية والدولة في المغرب، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 27؛ يوليوز 2007

[6]- تجسدت هذه الاختلالات في إقدام كثير من المتظاهرين والمحتجين في دول الحراك على إحراق المؤسسات العمومية والأملاك الخاصة لمجرد الاستياء من أداء الحكومات والأنظمة السياسية بشكل عام، مما يبرز معه الخلط القائم بين الوطن والسلطة..

داخل المجتمع، وهو ما وفر الأجواء لبروز تيارات منغلقة لا تؤمن بالاختلاف، وتتبنى العنف والتطرف والإقصاء في مواجهة الخصوم أيضًا.

وإذا كان الحراك المجتمعي القائم في المنطقة العربية قد شكّل مناسبة لرفع عدد من المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدستورية...إلخ التي تنحو إلى إعادة النظر في العلاقة المتوتّرة بين المواطن والنظم السياسية القائمة من علاقة يطبعها الحذر والصدام، إلى علاقة مبنية على التواصل واحترام الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، في إطار تعاقد اجتماعي جديد قادر على بلورة مواطنة تحتكم إلى المؤسسات واحترام الحقوق والواجبات وتحقيق المصالحة والتواصل المفتقدين بين الشعوب والأنظمة السياسية في المنطقة، فإن ما يعرفه العالم من تحولات اقتصادية وثقافية، وثورات في مجال التكنولوجيا الحديثة، يطرح أكثر من سؤال بصدد هذا المفهوم، ومدى تأثره بهذه التحولات الكبرى، مما يوسع من دلالاته ويسمح باستيعابه لهذه المتغيرات نحو التأسيس لـ"مواطنة عالمية".

إنّ التعريفات الواردة بصدد"المواطن العالمي" أو "المواطن المعولم" لا زالت تحمل قدرًا من الالتباس والغموض بين من يعده ذلك الشخص المنفتح الذي يرى في العالم، بتشابكه وعلاقاته ومصالحه التي تعلو على كل مصلحة أو انتماء سياسي أو عرقي أو إيديولوجي ضيق، وطنًا له، وبين من يرى فيه تحصيلاً طبيعيًا للتحولات الدولية المذهلة الجارية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي باتجاه العولمة والاهتمام بقضايا ومخاطر مشتركة تتجاوز الحدود السياسية.

وتنتج عن "المواطنة العالمية"، على غرار المواطنة محليًا، حقوق وواجبات كونية بموجب التشريعات والمواثيق الدولية، وتشير كثير من الأبحاث والدراسات إلى أن حقوق "المواطن العالمي" تنتعش وتزدهر في ظل السلم والأمن الدوليين واحترام الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما تتهدّد وتتدهور في أجواء الحروب والتوترات والصراعات والأزمات العالمية المختلفة.

وثمة مجموعة من العوامل التي بدأت تسهم في تراجع مفهوم المواطنة في مظهرها الضيق والمحلي مقابل بروز ما يسمى "بالمواطنة العالمية" أو المواطن العالمي، وذلك لأن تطور العولمة التي أضحى بموجبها العالم قرية صغيرة تجمعها مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية...إلخ، وتشابك المصالح وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول، وتزايد أدوار الفاعلين الجدد في الساحة الدولية من منظمات دولية وشركات كبرى وأفراد ورأي عام عالمي...إلخ أسهم في تآكل المفهوم التقليدي للسيادة وتراجعه.

كما أنّ تنامي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في أبعادها الكونية بعيدًا عن أي تمييز عرقي أو ديني أو أي عامل آخر مرتبط باللون أو النوع أو الجنس، أسهم إلى جانب تطوّر تكنولوجيا الاتصال وبروز المواطن الصحفي مع تطور شبكة الأنترنت في بلورة ثقافة وانتماءات تتجاوز حدود الدول الجغرافية، وفي تآكل الإيديولوجيا واعتبار شعوب العالم شركاء في كوكب واحد تتهدّد سكانه مخاطر مشتركة. ولعبت التكتلات الواعدة واستثمارها للمشترك الجماعي؛ أدوارًا كبيرة في بلورة روح واسعة للمواطنة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، إذ تنامى الاهتمام بالقضايا والمخاطر الدولية التي تلقي بظلالها أمام كل دول العالم بشمالها وجنوبها، وتوسّع مدلول السلم والأمن الدوليين، مع بروز مخاطر غير عسكرية تفرض تحديات أمام "المجتمع الدولي" برمته[7] كـ"الإرهاب" الدولي، والجريمة المنظمة، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأمراض الخطيرة العابرة للحدود، وتلوث البيئة...الخ.

[7]- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد؛ يراجع؛ إدريس لكريني: المخاطر الدولية الجديدة ومستقبل السلم والأمن الدوليين؛ مجلة الدراسات الاستراتيجية؛ مركز البحرين للدراسات والبحوث؛ العدد 12 صيف 2008

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدين والسياسة

زنقة غابس – الرباط المدينة
الرباط، المغرب
ص.ب: 10569
الهاتف: 00212 5 37 73 04 50
الفاكس: 00212 5 37 73 04 08
info@mominoun.com
www.mominoun.com

MominounWithoutBorders

@Mominoun_sm

mominoun